10

السم الزعاف والمال الخاص

خلال العقد الأَول من القرن السادس عشر تم نقل كمية ضخمة من الذهب والفضة عبر المحيط الأطلسي من العالم الجديد إِلى إِسبانيا(*). وحسب أحد المصادر، فإِنَّ كامل المخزون الأوروبي من الذهب والفضة عند نهاية القرن كان يبلغ خمسة أضعاف المخزون سنة 1492[1]. كانت الكمية كبيرة بحيث وصل عدد السفن في القوافل البحرية المسلّحة، التي نقلت الكنز إِلى أوروبا، إِلى ما يقارب الستين سفينة، وفي بعض الأحيان، كانت تلك القوافل

(*) تختلف التقديرات إلى حد كبير بشأن إنتاج المعدنين الثمينين والكميات التي تم شحنها. هناك معلومات لا بأس بها عن الكميات التي قطعت المحيط بشكل فعلي، وتدور النقاشات المتعلقة باختلاف التقديرات بشكل رئيسي حول كمية الذهب والفضة التي جرى تهريبها خارج المسارات الرسمية. ويكفي أن نقول هنا أن الكمية كانت كبيرة بالنسبة لكمية مخزون الذهب والفضة في أوروبا في أواخر القرن الخامس عشر. ومعظم الدراسات تعتمد كتاب إيرل هاملتون Earl Hamilton (انظر هاملتون، 1943)، المفصّل والشامل، أو أنها تعتبره نقطة انطلاق لها، وقد تم فيما بعد تحديث الكتاب من قبل مورينو 1985، واتمان 1962. يتعين على القراء الذين يرغبون بمتابعة هذا الموضوع بالتفصيل الاطلاع على الكتب المذكورة.

تضم مائة سفينة. كل واحدة تشحن ما يزيد على مائتي طن من الحمولة في أوائل القرن السادس عشر، وما يقارب أربعمائة طن في السفن الأكبر حجماً في أوائل القرن السابع عشر[2]. وفي سنة 1564 وحده، وصلت إلى إشبيلية 154 سفينة لإفراغ حمولتها من تلك الكنوز[3]. وفي نهاية القرن السادس عشر، كان المعدنان الثمينان يشكّلان القسم الأكبر من قيمة كل ما تمّ شحنه من أمريكا إلى إسبانيا.

ونحن عندما نتتبّع تأثير كل ذلك الذهب على الاقتصاد الأوروبي خلال القرن السادس عشر، نجد أن هذه القصة قد تطورت إلى مفارقة ساخرة في نهاية الأمر. فخلال معظم مراحل التاريخ، كان على الذهب مواجهة الفضة بشكل غريم له. ولكن كان هناك غريم لكلا المعدنين قد بدأ بالظهور لدى نهاية القرن السادس عشر ـ وهو تلك الأشكال من النَّقد الورقي المستعملة كمستندات للديون والصادرة عن جهات خاصة لا عن حكومات. لقد كانت كل مشاعر الإثارة التي رافقت الذهب في أوائل القرن السادس عشر، من حيث جوهرها، لا تعدو أن تكون تمجيداً للماضي. كان المستقبل قد بدأ يشق طريقه دون أن يلاحظ أحد ذلك.

لقد أظهرت الحكومة الإسبانية فعّالية وكفاءة استثنائيتين في تنفيذ تلك المهمة المعقَّدة، وهي نقل الكنز عبر بحر عدائي محفوف بالمخاطر. كان يتم شحن الذهب والفضة في السفن في ڤيرا كروز بالمكسيك، وتروجيللو في هندوراس، ونومبردو ديوز على الساحل المواجه للأطلسي في بنما، وكارتاجينا في كولومبيا. لقد أصبحت منطقة البحر الكاريبي المحاطة بتلك الموانىء تعرف باسم البر الإسباني Spanish Main، وهو اسم علق في رومانسيَّات المغامرات في ذلك الوقت. من هناك، كانت تنطلق السُّفن إلى المياه الكوبية لتتجمع

بشكل قوافل، أَو ما يسمى Flotas، لتبحر في رحلة طويلة إِلى موطنها الأصلي في ميناء إِشبيليا. كان يرافق تلك القوافل سفن حربية ضخمة، يتراوح عددها ما بين سفينتين إِلى ثماني سفن، وذلك لحمايتها من القراصنة والمغامرين الذين كانوا يجوبون البحار ويتحينون الفرص للانقضاض على السفن المحملة بالكنوز(*). وكانت القوافل أيضاً توفر الأمل بالنجاة، للحمولة على الأقل، عندما تهدد العواصف الضخمة بإِغراق سفينة أَو أكثر من تلك السفن الحربية.

وعندما كانت السفن تُجبر، بفعل العواصف أَو الخوف من الهجوم، على الرسو في ميناء آخر غير إِشبيلية، كان الركاب ممنوعين من مغادرتها إِلى اليابسة أَو من تقديم أَي عروض للمتاجرة بالكنز. وبمجرد وصول الشحنة إِلى إِشبيليا، كان يتم نقل كل شيء، تحت حراسة مشددة، إِلى دار التجارة، حيث يتم وزن الشحنة ومن ثم تودع في صناديق خاصة في غرفة الخزينة، كان لكل من الصناديق والغرفة قفل ثلاثي، وكان كل من المفاتيح الثلاثة بحوزة شخص مختلف من المسؤولين عن الدار. وهناك يجري صهر المعدن وتنقيته من الشوائب. ثم يجري سكّ بعضه، أَمَّا القسم الأكبر من السبائك فكان يُسلَّم إِلى دائني العرش، الذين يقطن معظمهم في بلاد أخرى.

إِن ما يثير الخيال فعلاً، هو التفكير بالمهارة اللازمة لتجميع كل تلك السفن المبحرة وتنظيمها والتحكم بها واستمرار الاتصال بها، وذلك عبر رحلة تصل إِلى أكثر من ثلاثة آلاف ميل في محيط بلا حدود، في غياب أَيَّة وسائل اتصالات ملائمة كأنظمة اللاسلكي أَو الرادار التي كانت تُستخدم في القوافل المُرسلة بعد ذلك بأربعمائة سنة من أمريكا إِلى بريطانيا أثناء الحرب العالمية

(*) كان يحق لتلك السفن الحربية نقل حمولات أيضاً. وفي إِحدى المرات، تم شحن إِحدى السفن الحربية بحمولة ثقيلة بحيث أصبحت الفتحات السفلى لمدافعها تحت مستوى الماء. (باري Parry، 1967، ص 202).

الثانية(*). ويبدو، بالمقارنة معها، تسيير ألف جمل في قفار الصحراء الكبرى، أمراً في غاية السهولة. وهناك فرق كبير آخر، بين قوافل القرن السادس عشر وقوافل أوائل أربعينات القرن العشرين. فأثناء الحرب العالمية الثانية، كانت السفن تنقل الذهب الأسود ـ النفط ـ إضافة للغذاء والأسلحة بهدف دحر النازية، أمَّا في أوائل القرن السادس عشر، فلم تكن الشحنة سوى كتلة معدنية برَّاقة لا فائدة منها. كان النَّاس يدركون ماذا سيفعلون بتلك الشحنات الثمينة التي جاءت عبر شمال المحيط الأطلسي الذي تملأ الغواصات مياهه، لكن الإسبان كان لديهم مجموعة أكبر من الخيارات التي تُعرف نتائجها وذلك فيما يتعلق بالمعدنين الثمينين. وغالباً ما كانت القرارات المتَّخذة قرارات خاطئة.

رغم أن الخسائر التي كانت تتكبَّدها القوافل الإسبانية بسبب القراصنة كانت أقل بكثير من الخسائر الناجمة عن العواصف البحرية ـ أو عن الغواصات الألمانيَّة خلال الحرب العالميَّة الثانية ـ إلا أن خطر الهجوم كان همّاً لا ينتهي. وقد كانت هناك إشاعة تدور في إسبانيا بأن الملك شارل الخامس كان يبكي من الفرح في كل مرَّة تصل فيها أخبار عن وصول قافلة بأمان[4]. وهنا يجب أن نذكّر القارىء أن شارل الخامس كان الملك شارل الأول ملك إسبانيا عن طريق والدته، ابنة فرديناند وإيزابيلا، وكان أيضاً شارل الخامس، إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة (شارلمان هو شارل الأول بين من تقلَّدوا هذا المنصب) وكان يُعرف عموماً في ذلك الوقت باسم شارل الخماسي. ويشار إليه حالياً في أغلب الأحيان باسم شارل الخامس، وهو الاسم الذي أستخدمه أنا في هذا الكتاب. وفي الصفحات الأخيرة من هذا الفصل سيكون لشارل دور فعَّال.

وكما وصف المؤرِّخ كينيث أندروز ذلك العصر، ارتقت القرصنة إلى

(*) من أجل دراسة مفصَّلة وموثَّقة للأسطول الإسباني ولكامل عملية إبحار الإسبان من العالم الجديد، بدءاً بالتصنيع وحتى الشروع في الرحلة، انظر فيليبس Phillips 1986.

درجة اعتبارها أَحد الفروع المفضلة من السياسة، وذلك من قِبَل بريطانيا وفرنسا وهولندا، وكانت كل من هذه الدول تسعى للحصول على حصَّة مما كان يحدث في أمريكا والذي استأثر به الإسبان والبرتغاليُّون. كما أن إسبانيا كانت من حين لآخر تجد نفسها في حالة حرب مع كل من الدول المذكورة خلال القرن السادس عشر، وخلال الفترة ما بين 1570 - 1577، وحدها، أُرسلت ثلاث عشرة حملة إنكليزية منظَّمة إلى البحر الكاريبي، عدا الكثير من الحملات التي قام بها أفراد من المرتزقة[5]. ورغم كل تلك الروائية التي غلّفت قصص القراصنة ونجاحاتهم المثيرة من حين لآخر، إلا أَن سجلات دار التجارة تحوي الكثير من الروايات عن حالات هجوم فاشلة ورحلات نجحت في بلوغ هدفها[6]. ولم يحدث سوى ثلاث مرَّات أن تم اعتراض أسطول كامل وإيقاع الهزيمة به، منها مرَّتان من قِبل الإنكليز ومرَّة من قبل الأميرال الهولندي الأسطوري بييت هيين وذلك في سنة 1628[7]. وفي معظم الأَحيان، كانت السُّفن التائهة تواجه بعض الصعوبات. ففي آذار من سنة 1569، مثلاً، تمَّ إحضار 22 سفينة برتغالية وإسبانية إلى ميناء بليموث، حيث قام الإنكليز بكل سرور بتحرير تلك السفن من أَعبائها النفيسة[8].

أَمَّا التهديد الأَكثر خطراً واستمرارية الذي كانت تواجهه السفن الإسبانية، فقد جاء من قِبل السير فرانسيس دريك، الذي تحوَّل إلى خبير في كيفية نهب الذهب من كاثوليك شبه جزيرة أيبريا. وقد أدت جهوده في هذا المضمار إلى إثراء طاقم بحارته، هذا عدا الثروة التي احتفظ بها لنفسه والمبالغ الكبرى التي قدمها للعرش الإنكليزي. كانت كراهيته للإسبان متبادلة: فقد دعاه الإسبان «اللص الرئيسي للعالم المجهول»[9].

استمر دريك في تأدية مهامه، بشكل متقطع، لمدة 25 سنة. وحتى أَنَّه رسى بسفنه في بنما سنة 1572، بقصد الاستيلاء على الجزء المواجه للأطلسي من ميناء نومبر دو ديوز هادفاً بذلك إلى قطع طريق الذَّهب الإسباني المتجه من

الشمال إلى الجنوب. وقد أجبره جرح أُصيب به في ساقه على التخلّي عن ذلك المشروع، لكنه نجح مع رجاله في الاستيلاء على الذهب الذي كانت تحمله قافلة من الرجال والدواب في طريقها إلى نومبر دو ديوز من مدينة بنما على المحيط الهادي، كانت قيمة العملات التي استولوا عليها تبلغ 200,000 باوند إسترليني.

وفي رحلته الشهيرة على متن سفينة غولدين هيند، خلال الفترة ما بين 1577 ـ 1579، استطاع دريك الاستيلاء على أكثر من عشرة أَطنان من الذهب والفضة والجواهر من السفن الإسبانية، في المحيط الأَطلسي في البداية، وفيما بعد، وبعد عبور مضائق ماجلان، في المحيط الهادي[10]، أَبحر دريك على طول ساحل كاليفورنيا قبل عبور المحيط الهادي وألقى مراسيه في بوينت رييس على شاطىء مارين كاونتي في خليج سان فرانسيسكو وادَّعى ملكية المنطقة باسم الملكة اليزابيث، ملكة بريطانيا. وفي سنة 1586، ذكر سفير البندقية في مدريد أَن دريك قد رسا أَيضاً في سانتو دومينغو وبورتوريكو وكوبا وأَنَّه «عاد إلى بريطانيا بثمان وثلاثين سفينة محملة بالكثير من الغنائم»[11]. وفي سنة 1595، أَرسلت الملكة دريك مرة أخرى إلى بنما للاستيلاء على نومبر دو ديوز ومدينة بنما والاحتفاظ بهما لقاء دفع فدية. نجح هذه المرة بالاستيلاء على نومبردو ديوز، لكن إصابة قاتلة بمرض الزحار قضت عليه، وعلى العديد من بحَّارته، ودُفن في البحر.

قد يعتقد المرء أن إسبانيا لا بد وأَنَّها كانت، في أَواسط القرن السادس عشر، أَغنى أمة في أوروبا إلى حد كبير. لم تكن كذلك. لقد كان تأثير هذه الإضافات الكبيرة والمفاجئة إلى الثروة المالية ملموساً في بقية أنحاء أوروبا وحتى أَنَّه وصل إلى الشرق الأقصى، أَمَّا في إسبانيا، فلم تستقر فيها أيَّة أرباح

دائمة ناتجة عن المآثر الباهرة للغزاة وعن حمامات الدم الذي سال من الرجال البيض ومن الهنود. لقد دخل الذهب من أحد الطرفين ليخرج من الطرف الآخر مثل جرعة من الأملاح المُسَهِّلة.

كيف حدث أن استطاع الإسبان إساءة تدبير أكبر كسب مفاجىء في التاريخ؟ . . . . ولماذا انتهت معظم ثمار أول فورة ذهب في التاريخ، بالسقوط في أيدي الآخرين؟ . . إن قسماً من الإجابة عن هذين السؤالين يعود لأسباب محلية، تشكل جزءاً من شخصية إسبانيا القرن السادس عشر. والقسم الآخر، وقد يكون القسم الأكبر، جاء نتيجة ديناميكيَّة ذلك العصر وبيئته المتقلبة، وهي أمور لم يكن المجتمع الإسباني بتركيبته الصارمة مؤهلاً للانخراط فيها.

عندما بدأ الذهب يرد إلى إسبانيا بكميات كبيرة، أظهر الإسبان براعة في الإنفاق أكثر مما أظهروه في مجال الإنتاج. فقد حركت تلك الواردات الكبيرة من الذهب والفضة مهارات الإنفاق في نفس الوقت الذي أعاقت فيه المبادرة للإنتاج في إسبانيا. لقد تصرفت إسبانيا كالفقير الذي أصاب مبلغاً ضخماً مفاجئاً على طاولة القمار لكنه، بدل الإعتقاد أن ما حصل هو حادث لن يتكرر، أخذ يتصور أن المال هو قَدَرُه. وبالفعل، كان ما حصل حادثاً لن يتكرَّر: فرغم غزارة شحنات الذهب إلى إسبانيا خلال العقد الأول من القرن السَّادس عشر، إلا أنها بلغت ذروتها في منتصف القرن لتهبط بشكل حاد بعد سنة 1610، أمَّا شحنات الفضة فقد بلغت الذروة في بداية القرن السابع عشر لتهبط بشكل حاد بعد سنة 1630[12](*).

(*) بما أن أفضل التقديرات تعتمد فقط على المعلومات الرسمية، فإن هناك اختلافاً في الآراء فيما يتعلق بالمقدار الدقيق الذي هبطت به واردات القرن السابع عشر بالنسبة للشحنات الواردة في أوائل القرن السادس عشر. وبحلول سنة 1600، كان النمو المتزايد قد توقف. (انظر كيندلبيرغر، 1989، ص (29)).

خلال القرن السادس عشر، كان خمس أَسداس الحمولات الخارجة من إسبانيا إلى المستعمرات بشكل رئيسي، تتألّف من بضائع تمت زراعتها أو صناعتها في دول أخرى[13]. وفي وقت لاحق من ذلك القرن، أعلن البرلمان «كلما ازداد [الذهب] الوارد إلى المملكة، قلّ ما لديها منه. . . . ورغم أن مملكتنا كان ينبغي لها أن تكون الأغنى في العالم. . . إلا أنها الأفقر، لأنها ليست سوى جسر يعبر عليه [الذهب والفضة] في طريقهما إلى ممالك الأعداء». وفي سنة 1608، كتب مراقب إسباني آخر، وهو بيدرو دي فالانسيا، يقول: «إن الكثير من الفضَّة والمال. . . كان دائماً سمّاً زعافاً للجمهوريات وللمدن. هم يعتقدون أن المال سيعيلهم وهذا وهم: فالحقول المحروثة والمراعي وأحواض صيد السمك هي ما يوفر الرزق». واشتكى آخر قائلاً: «لقد ألقت الزراعة بالمحراث جانباً، والتفّت بالحرير، وتحوَّلت اليدان اللتان قرَّحهما العمل إلى يدين ناعمتين. أَمَّا الحِرَف فقد اتخذت سيماء النبالة. . . وخرجت لتذرع الشوارع جيئة وذهاباً»[14]. وعوضاً عن أن يقوم الإسبان بتحويل الذهب والفضة إلى ثروة منتِجة جديدة، دفعوا هذين المعدنين الثمينين للدول الأُخرى وأخذوا ينفقون بكثرة لدرجة أن ديونهم للغرباء وصلت إلى مبالغ هائلة. وما إن حلّ العقد الخامس من القرن السادس عشر، حتى شاع قول مأثور بأن «إسبانيا هي جزر الهند الغربية بالنسبة للأجانب». وذلك لأنَّ الكثير من المال الإسباني كان يدفع للغرباء لقاء «أشياء صبيانية» ـ أساور تافهة ومصنوعات زجاجية رخيصة وورق اللعب[15].

وبالإضافة لما سبق، ارتكبت إسبانيا خطأً اقتصاديّاً فادحاً كلَّفها الكثير وذلك في سنة 1492، أَي السنة التي ذهب فيه كولومبس في رحلته، رغم أن القرار كان قد خلق شعوراً بالبهجة والكبرياء لدى اتخاذه. فقد تم طرد اليهود والمسلمين في سنة 1492. ظل بعض اليهود في إسبانيا عن طريق إعتناق المسيحية، لكن تلك المجموعة المثقَّفة النابضة بالحياة التي كانت قد أَسهمت

بالكثير في تاريخ إسبانيا لمئات السنين سرعان ما تبدَّد شملها. كان معظم الإسبان المسيحيين في ذلك الوقت إمَّا فلاحين أَو جنوداً، وكانوا أُميِّين ولا يمتلكون أدنى معرفة بأبسط قواعد الحساب. أَمَّا النبلاء فكانوا يعيشون حياة بطالة أَو حياة المحاربين الرومانسيين.

أَمَّا اليهود والمسلمون فقد كانوا على العكس من ذلك، أصحاب ثقافة رفيعة، وروَّاداً في مجال الرياضيات والتطوّرات العلميَّة، كما كانوا محصَّنين ضد انتقاد المسيحيَّة للرِّبا. وكانوا مَهَرة في مجال الإدارة الحكوميَّة ورجال أَعمال ممتازين. كما كان لدى المسلمين على وجه الخصوص إرث قديم في مجال التجارة والاستيراد والتصدير. وبخروجهم من إسبانيا، خسرت هذه معظم طبقة التجار المحليِّين تقريباً، وهي الطبقة التي كان بقاؤها يعتبر جوهريّاً في زمن التطوّر الاقتصادي الديناميكي في كل أرجاء أوروبا. وعوضاً عن هؤلاء امتلأ ميناء أكاديز وإشبيلية، المركزين الاقتصاديين الرئيسيين في إسبانيا في القرن السادس عشر، بالأجانب ـ تجّاراً ومصرفيِّين جنوبيين، ومرابين أَلمان ومصنّعين هولنديين، ومتعهدي كل أنواع السلع والخدمات والموارد الماليَّة في كل أنحاء أوروبا. وحتى من مقاطعة بريتاني ومن منطقة بحر الشمال[16]. وقد تم تمويل معظم القروض الإسبانية الكبيرة في القرن السادس عشر، من قبل الأجانب.

لقد شكَّل خروج اليهود والمسلمين خسارة من جهة أخرى أيضاً. فبالنظر لمركزها الجغرافي، فإن إسبانيا لا تقع على طريق يقطعه التجَّار والمسافرون أثناء انتقالهم من مكان إلى آخر. أَمَّا مجموعة الدول اعتباراً من فرنسا وباتجاه الشرق، إضافة لامتداد إيطاليا واليونان داخل البحر الأبيض المتوسط، فقد كانت تقع على تقاطع الطرق بين الشرق والغرب الذي كان ممراً للسفر والتجارة عبر أوروبا. لم يكن هناك حاجة للمرور بإسبانيا، إلا في حال قدوم المرء من أفريقيا، وحتى في هذه الحالة، لا تعتبر إسبانيا الإمكانية الوحيدة المتاحة. وكانت النتيجة، أن إسبانيا غلب عليها الطابع الريفي والإنطوائي أكثر من باقي

الدول الواقعة إلى الشمال والشرق، ولم يكن هناك من يرتبط بعلاقات مهمَّة مع أوروبا سوى موانىء إشبيليا وبرشلونة وبيلبوا. أَمَّا الصبغة الشمولية فكانت نتيجة وجود اليهود والمسلمين، الذين كانت لديهم صلات عديدة في بلاد أخرى، ترجع لعدة قرون خلت. وقد قطع خروجهم تلك الرابطة بالعالم الخارجي وترك إسبانيا بوضع اضطرت فيه للاعتماد على الأجانب الذين كان ولاؤهم يتبع أماكن أخرى.

وقد لخصت إحدى الدراسات الموثوقة وضع إسبانيا على أَنَّه مفارقة مفزعة:

> لم يتعد الامر أن اكتسب الذهب والفضة وضعهما العالمي في إسبانيا، دون أن يرتبطا بأَي شكل من الاشكال بالاقتصاد الإسباني... كان هناك وفرة في المعدنين دون أَي تطور إنتاجي، وارتفاع في الأَسعار دون أَية تعديلات نقدية. وباختصار، اتّسمت إسبانيا القرن السادس عشر بالفصل بين المال والسلع[17].

إن أَفدح الخسائر التي نتجت عن الذهب الإسباني لم تكن الحلي الرخيصة أَو فقدان التطور التجاري والمالي بل كانت أَحلام المجد التي داعبت مخيلة الملوك الإسبان. لقد ارتبط الذهب دائماً بالقوة. وبمجرد أن أَدرك ملوك إسبانيا مقدار الثروة الجديدة التي ستجلبها لهم اكتشافات الذهب في المستعمرات الأمريكية، أقنعوا أنفسهم بأن ثروتهم بلغت حداً يضع العالم تحت مشيئتهم، وبخاصة فيما يتعلق بتلك القضية المتفجِّرة الخاصة بعداء الكاثوليكية للبروتستانتية. وفي منتصف ذلك القرن، كانت نصف صفقات العمل في إسبانيا، تُعقد لحساب الملك[18].

كان شارل الخامس، الذي اعتلى العرش سنة 1516 بعد وفاة جدّه فيرديناند، مصمِّماً على أن يجعل من إسبانيا القوة المهيمنة في أوروبا. لكن

السلطة في إسبانيا لم تكن تكفي شارل. لقد أراد أن يتبع خطى جده وأن يصبح إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة. ولم يكن ذلك المنصب مما ينتقل بالوراثة، فليس بإمكان أحد أن يصبح إمبراطوراً إلا عن طريق انتخابه من قبل مجموعة من الأمراء الألمان يعينهم البابا ويُدعَون «بالمقترعين» Electors. كان لدى فرانسيس الأَول ملك فرنسا طموح مماثل. اندلعت حرب مزايدات طاحنة لشراء أصوات المقترعين، وجرت منافسة لا يحدها شيء على تقديم الرشاوى، كان المصرفيون الجنويون يدعمون فرانسيس، بينما كان آل فاغر، وهم عائلة مصرفية كبيرة من أوغسبرغ، يدعمون شارل. ربح شارل المعركة، ولكن الأمر كلفه 850,000 فلورين، مما جعله يغرق في الديون. بدأ حرباً استمرت 27 سنة مع فرانسيس الأول، تخللتها فترات هدنة كان يجري خرقها باستمرار، ووصلت في إحدى المراحل إلى حد كاد معه أن يشتبك الملكان في مبارزة شخصية. ثم قام شارل بالمطالبة بمنطقة الأراضي المنخفضة Netherlands كجزء من إمبراطوريَّته، وترك لابنه فيليب الثاني، أن يتكفل بأمر ذلك الصراع العقيم الذي استمر ثمانين سنة، في سبيل إخضاع الهولنديين والبلجيكيّين، وخلال هذا الصراع كان معظم المحاربين في الجانب الإسباني من المرتزقة الذين لا يُقدِمون على القتال إلا لقاء «نقد جيد» ـ أَي ذهب أَو فضة. أَمَّا فيليب فقد كان بدوره جسوراً إلى حد محاولته الإطاحة بالملكة اليزابيث ملكة بريطانيا سنة 1588، وذلك عن طريق مغامرته الفاشلة المعروفة باسم الأرمادا الإسبانية، هذا عدا حملاته المتقطعة ضد الأتراك، الذين كانوا قد شرعوا في تحركاتهم العدائية في البلقان وفي شرق المتوسط.

كان لا بد من تمويل كل تلك المغامرات. لقد تجاوز مبلغ الدين الخارجي، الذي تراكم خلال السنوات الأربعين التي حكم فيها شارل الخامس، والبالغ 37 مليون دوقية، تجاوز بمقدار مليوني دوقية كامل قيمة الكمية المخصصة للعرش من المعدنين الثمينين التي وصلت إلى إشبيليا من أمريكا

خلال تلك السنوات[19]. وفي سنة 1572، بلغ معدل الكلفة السنوية للحرب الدائرة في منطقة الأَراضي الواطئة 4,14 مليون فلورين، لكن الإِسبان لم يستطيعوا تأمين أكثر من 7,2 مليون فلورين، خلال العامين 1572 ـ 1573. وفي شهر تموز من سنة 1576، كان الملك فيليب مديناً لجنوده بمبلغ 17,5 مليون فلورين. ولدى نضوب موارد فيليب أمر بوقف الدفع للدائنين، وصادر شحنات من الفضة كان مديناً بها لهم، ثم أجبر دائنيه على تحويل معظم ديونه إلى قروض طويلة الأجل ـ مما كاد يؤدي لدمار مؤسسة فاغر المصرفية. أدَّى إفلاس فيليب إلى تبدد جيشه المؤلف من المرتزقة بسبب حركات العصيان والفرار. ويقال إنَّه جاء وقت لم يكن فيه لدى القائد العام ما يكفي من المال لتأمين عشائه[20]. وبذلك أَدخل فيليب على العالم الغربي تلك الظاهرة النادرة نسبياً لكن المدمرة وهي تخلُّف ملك عن الوفاء بديونه، أَو بالتعبير المعاصر، تخلُّف السلطة الحاكمة. وعادت إسبانيا لتمر بسلسلة من الأزمات المالية في السنوات 1596، 1607، 1627، 1647[21].

وفي تلك الأَثناء، كانت تجري أحداث كثيرة في كل أَنحاء أوروبا، لا في إسبانيا فحسب. فبالرغم من كل أَعمال السلب الناجمة عن الحروب والاضطرابات الدينية، إلا أن تلك التطورات البغيضة كانت تجري على خلفية ذروة عصر النهضة، أَي عندما بلغت الإِنجازات الفنية والعلمية مستويات رفيعة. ففي بدايات القرن السادس عشر، كان ليوناردو وتنتوريتو ورفاييل وبالاديو وسيليني ومايكل أنجلو وتيتيان ودورير وسرفانتس وإلغريكو في أوج عطائهم. كانت كاتدرائية القديس بطرس الضخمة تشمخ على ضفة نهر التيبر، والذهب يكسو داخلها. كان كوبيرنيكوس وغاليليو يقومان باستكشاف النظام الشمسي، بينما خطا رجال الأَعمال ولأول مرة خطوة جبارة وهي استخدام طريقة مسك

الدفاتر بنظام القيد المزدوج[22]. كانت تلك فترة جرت فيها الاستعاضة عن اللغة اللاتينية باللغات المحلية الدارجة، مما سهل إمكانية التواصل بين أعداد كبيرة من الأشخاص، بما في ذلك الأَثرياء، الذين لم يسبق لهم أن ذهبوا إلى الجامعات أَو التحقوا بسلك الرهبنة.

وقد جاء أَهم أَحداث ذلك القرن في سنة 1517 عندما قام مارتن لوثر بوضع فرضياته الخمس والتسعين على باب الكنيسة في ويتينبيرغ. اخترقت حركة الإِصلاح الديني أوروبا كقضيب محمّى وأدَّت إلى تغيير المعتقدات وبثّ روح الثورة في الأساليب الفنية، كما قامت في الوقت نفسه باختراق العلاقات السياسية والعلاقات الخاصة بالعائلات الحاكمة. لقد كانت حركة الإِصلاح الديني في بعض الحالات سبباً في إشعال الحروب، لكن الحرب، على أية حال، كانت في أوائل القرن السادس عشر أسلوباً في الحياة لا يكاد يتغيّر.

ظلت بريطانيا في حالة حرب لمدة امتدت إلى أربع عشرة سنة. في سنة 1545، كانت تحارب فرانسيس الأول وفي الوقت نفسه كانت تعاني خطر الغزو من إسكتلندا، كان لدى هنري الثامن 120,000 رجل تحت السلاح ـ يتلقون رواتبهم من خزينته. اضطر هنري لاقتراض المال بمعدل فائدة وصل إلى 16 بالمائة بل إنه قام بمصادرة كل الرصاص الموجود في المملكة ليصار إلى تصديره. وفي خطة شاملة للخصخصة، تشبه إلى حد ما الخطط التي نفَّذتها كثير من الدول خلال تسعينات القرن العشرين، قام هنري ببيع ممتلكات نفيسة كان قد استولى عليها من الأَديرة والكنائس عندما تحول إلى المذهب البروتستانتي بعد طلاقه سنة 1533[23]. أَمَّا الخطوة النهائية فكانت لجوء هنري لتخفيض قيمة عملته.

بالرغم من كل ما أدَّت إليه الحروب من آلام وتكاليف، فإن الوقت الذي أضاعه الإِنكليز في الحرب كان أقصر من الوقت الذي قضاه فيها الإِسبان والفرنسيُّون، وقد يفسر ذلك سبب التطور الاقتصادي السريع نسبياً في بريطانيا

في عهد آل تيودور. لقد تحارب الإسبان والفرنسيون لما يقارب الثلاثين سنة. وكان الصراع الأكبر حول من سيسيطر على إيطاليا، ولكن يضاف إلى هذا النزاع حملة الأرمادا الإسبانية المنكودة الحظ ضد بريطانيا وحملة الإسبان الوحشية لإخضاع منطقة الأراضي الواطئة. كما كانت تجري بين الدول أيضاً حروب دينية، وقد استمر شن بعض هذه الحروب دون هوادة حتى فترة متأخرة من القرن السابع عشر. وكانت النتيجة، تكرّر حوادث رفض الديون والامتناع عن دفعها من قِبل كل من الإسبان والفرنسيين.

لم يحارب الأوروبيُّون بعضهم بعضاً فحسب. فقد بدأ الأتراك في شرق البحر الأبيض المتوسط، بشن سلسلة من الحملات ضد أوروبا استمرت ما يزيد على مائة سنة تخللتها فترات انقطاع قصيرة. وفي سنة 1529، وصل الأتراك ولأول مرة إلى أبواب ڤيينا. وكانوا قد اجتاحوا إيطاليا وصقلية في ثلاثينات القرن السادس عشر، وقضوا الفترة ما بين 1537 ـ 1540 في الحرب مع البندقية، إضافة للفترة ما بين 1545 ـ 1564، لكنهم لقوا هزيمة بحرية ساحقة في ليبانتو في المياه اليونانية سنة 1571.

نتج معظم النشاط العسكري في أوروبا عن طموح العائلات المالكة الكبيرة في ذلك العصر ـ شارل الخامس في إسبانيا وفرانسيس الأول في فرنسا. كما أن هنري الثامن (1509 ـ 1547)، الذي كان يتوق لترسيخ شرعية أسرته في بريطانيا والحفاظ على هذه الشرعيَّة، كان يقوم بدور الناصح، والمشارك أحياناً، في الصراعات الدائرة بين شارل وفرانسيس، كما كان باستمرار يحرض أحدهما على الآخر. في السنوات الأُولى، كانت خيارات هنري محدودة إلى حد ما، بما أن شارل كان ابن أخت زوجته الأولى، كاترين من مملكة أراغون، لكن هنري كان يلعب على وتر إبرام تحالف مع فرانسيس.

لم تكن فرنسا من بين الدول المحظوظة التي اكتشفت الذهب في العالم الجديد، لكنها استطاعت الحصول على الذهب من التجارة ومن نهب السفن

الحربية الإسبانية المُبْحِرة من أمريكا في طريقها إلى إشبيليا. كان فرانسيس الأول (1494 ـ 1547) شديد الاعتقاد بالتقليد القائل بأن الذهب كان ضرورياً للعلاقات العامة وللعرض والتباهي وللإعلان عن القوة. ولم تكن هناك أية غرابة في ميوله في عصر كانت فيه المطرزات الفلمنكيَّة والبورغندية مُثْقَلَة بخيوط الذهب وكان الذهب قد بدأ يكسو الزخارف داخل الكنائس، وكانت مراتب النبلاء تتميز بحسب وزن السلاسل الذهبيَّة التي يطوقون بها أعناقهم (كان لدى هنري الثامن «سلسلة ذهبيَّة» يبلغ وزنها 98 أونصة)، كما كان الفرسان يخوضون المعارك وهم يرتدون سترات مرصعة بالذهب والجواهر[24].

كان فرانسيس راعياً متحمساً للفنون، وعندما دبر أمر إطلاق سراح بينفيناتو سيليني من سجن روماني وجاء به ليعمل في البلاط الفرنسي، قال له: «سأخنقك بالذهب»[25]. صنع سيليني مملحة زخرفها بالذهب والمجوهرات بشكل فخم جعل فرانسيس يصرخ دهشة عندما رآها[26]. كان فرانسيس يهوى ما هو أكثر من الأعمال الفنية: فقد كان معروفاً بعلاقاته الغرامية، وكان يقول: «إن بلاطاً دون نساء هو عالم دون ربيع، وربيع دون ورود»[27]. وفي سنة 1515، اقتفى فرنسيس خطى شارلمان وحارب اللومبارديين: استولى على شمال إيطاليا، وتم تكريمه من قبل البابا.

أخذ فرانسيس يعتبر نفسه أقوى ملوك أُوروبا. ورغم ذلك، وفي سبيل حماية نفسه من تهديدات شارل الخامس المتزايدة بالاستيلاء على إيطاليا لصالح الإمبراطورية الرومانية المقدسة، قرر إبرام تحالف مع هنري الثامن. وتجدر الإشارة هنا إلى أن شارل نجح في مسعاه بإخراج فرنسا من إيطاليا. فقد كانت معركة بافيا سنة 1525 هزيمة ساحقة لفرانسيس الذي وقع في أَسر شارل، وكانت تلك هي المرَّة الثانية التي يقع فيها ملك فرنسا أسير حرب. لكن شارل لم يكن نموذجاً للشهامة الفروسية، مثلما كان إدوارد الثالث عندما أَسر جان الثاني: فقد تُرِك فرانسيس يذوي في زنزانة شديدة الرطوبة، حيث كان يقضي

وقته في تأليف الأغاني والقصائد. ثم تابع شارل القتال للاستيلاء على كامل إيطاليا وسَمح لجنوده بنهب روما بعنف يتسم بالوحشية حتى ضمن مفاهيم ذلك العصر. كانت السيطرة على إيطاليا تعني أيضاً السيطرة على البابوية، وهذا ما جعل البابا كليمانت السابع يجد نفسه عاجزاً عن إقرار طلاق هنري من الملكة كاترين، خالة شارل. وقد كان لهنري كل الحق في الشعور بالصدمة إزاء رفض البابا: فقد كان البابا، في وقت سابق، قد أسبغ عليه لقب «حامي العقيدة» وذلك لقاء حماس هنري في إدانة مارتن لوثر بوصفه العدو اللدود لكل المسيحيين الصالحين.

التقى هنري وفرانسيس وجهاً لوجه سنة 1520 في غاينيس، قرب كاليه، في اجتماع قمَّة لم يتحقق فيه سوى أقل من الحد الأَدنى الذي يتحقَّق في معظم اجتماعات القمة. لم يكن فرانسيس على علم بأن شارل الخامس كان قد ذهب إلى لندن لعقد اجتماع سري مع هنري قبل مجيء هذا الأخير إلى فرنسا مباشرة، وهو أحد الأسباب التي جعلت من اجتماع غاينيس مناسبة لاستعراض الأبهة أكثر منه حَدَثاً، وقد حجبت تلك الغشاوة الباذخة من الاحتفالات والاستعراضات عقم الاجتماعات المتعلقة بالقضايا ذات الأهمية.

عَبَرَ هنري القنال على متن سفينته هنري غريس دو ديو، أَكبر سفينة في الأسطول الملكي، وكانت ترافقه سفن أصغر بعدد كاف لنقل حاشيته المؤلفة من 4500 شخص، وحاشية أخرى لزوجته كاترين، تتألّف من 1200 شخص، عدا ثلاثة آلاف جواد وأنواع عديدة من المعدات اللازمة. ولدى وصول هنري إلى كاليه، امتطى مستشاره الكاردينال وولسي، بغلاً ذا ركاب ذهبي وقصد المعسكر الفرنسي ليعلن وصول الإنكليز.

إنَّ الاجتماع بين الملكين، الذي تكلَّف فيه كل منهما اتِّخاذ وضعية خاصة، عُرِفَ فيما بعد باسم اجتماع حقل بساط الذَّهب. وهو اسم مناسب. لم تكن الأرض «حرفياً» مغطاة ببساط ذهبي، لكن المشاركين في الاجتماع

كانوا قد أغرقوا ثيابهم بالذَّهب، كما أن الخيام التي بلغ عددها 2800 خيمة، والتي أعدها فرانسيس لتلك المناسبة كانت أيضاً مغطاة بالكثير من القماش الذَّهبي الذي كان يتألَّق تحت أشعة الشمس حتى ليحسب الناظر نفسه سابحاً في بحر من الذَّهب[28].

بعد خمسة أيام من وصول هنري، وفي اللحظة التي كان فيها المدفع يطلق طلقة تحيَّة بدأ الملكان وحاشيتاهما الباذختان بالتحرك باتجاه بعضهما البعض ليلتقيا في المكان المحدْد في غاينيس. كان الرماة الفرنسيُّون يمتطون الجياد وقد غطَّى الذَّهب أسلحتهم، يتبعهم قواد فرنسا وقد ارتدوا ثياباً نُسجت من الذَّهب المتألق. وجاء بعدهم مائتان من النبلاء ببزاتهم الرسمية المصنوعة من الذَّهب والقماش القرمزي. أَمَّا فرانسيس نفسه فقد كان يرتدي ثوباً من قماش ذهبي، بينما كان جواده مكسواً بزركشة ذهبيَّة.

ولم يكن الإنكليز ليتركوا أحداً يتفوَّق عليهم في ذلك الاستعراض المبهرج للذهب. رافق وولسي في موكبه خمسون من العمالقة الذين كانوا يحملون قضباناً ذهبيَّة تحمل في أَعلاها كتلاً بحجم رأس رجل[29]. وقد وصف شكسبير، في مسرحيته التي يتحدَّث فيها عن هنري الثامن، تعاقب الأَحداث على هذا النحو:

> كان الفرنسيون اليوم يلمعون وهم مكسوون جميعاً بالذَّهب كالآلة الوثنية، لقد كسفوا بريق الإنكليز، وفي اليوم التالي بدا البريطانيون كالهند، وكان كل رجل مثل منجم ذهبي. (الفصل الأَول، المشهد الثاني، 18 ـ 22).

إِنَّ الإشارة إلى الهند هنا يُقصد بها جزر الهند الغربيَّة، التي كانت في ذلك الوقت تشير إلى العالم الجديد بأَكمله. وإِنَّ مغالاة شكسبير بالقول بأن كل رجل «كان يبدو كمنجم» يوحي بأن الإنكليز كانوا غارقين في الذَّهب حتى أَنَّهم بدوا كمنجم للذهب[30]. كان الذَّهب يملأ تفكير الجميع بحيث أن أَحد أَفراد

حاشية هنري علَّقَ على اللحية، التي كان هنري قد أَطلقها خصيصاً لهذه المناسبة، بأنها «تبدو كالذَّهب»[31].

كانت تحيط بالمكان الرايات الخفَّاقة والأبنية الشبيهة بالقصور، وأقيمت نافورتان كان النبيذ الأحمر يتدفق منهما طوال الوقت (يروى أن سنة 1520 كان سنةَ خير). وصل الأمر بهنري أن اقترح إِجراء مباراة مصارعة عفوية مع فرانسيس، وكان صراعاً سجالاً انتهى بسقوط هنري على العشب، وقد احمر وجهه غضباً. ومر الوقت بين مثاقفات بالسيوف على ظهور الجياد تميزت بالإِتقان ومباريات بالرماية تخللتها وجبات قُدمت فيها (أفراخ الطيور من بجع ولحوم الغزلان وأَسماك الكراكي ومالك الحزين وفطائر الإجاص والكستر والفواكه. . . . . ولحم الجدي وسمك الحفش ولحم الطواويس وطيور السمان وطيور التدرج وطيور البلشون)[32]. لا عجب إِذاً أَن يكون اسم الطاهي ميريمان (الرَّجل المَرِحْ).

ورغم كل هذا، اشتبك هنري وفرانسيس في حرب مع بعضهما البعض بعد ثلاث سنوات فقط. هل أَعماهما كل ذلك الذَّهب، المعروض ببذخ خلال لقائهما، عن رؤية الحقيقة؟. . لقد تعين عليهما الآن استخدام ذهبهما لأغراض أكثر مقتاً.

وبينما كان كل ذلك يحدث، أو بالأحرى، لأن كل ذلك كان يحدث، بدأت تغيرات اقتصادية عميقة بالظهور في أُوروبا، وبطريقة غير مباشرة، في آسيا أيضاً. فقد تغير مسلك الأسعار والطلب على المال في أُوروبا بشكل دراماتيكي في أوائل القرن السادس عشر، وبلغ هذا التغيير حداً جعل الاقتصاديين يشيرون إِلى هذه الفترة على أَنَّها ثورة الأسعار في القرن السادس عشر. لقد أدَّت ثورة الأسعار والحروب التي لم تنقطع والنمو السريع في

التجارة الدولية والعلاقات الاقتصاديَّة المتنامية مع شركاء تجاريين على بعد آلاف الأميال في الشرق الأقصى، أدَّى كل ذلك إلى تجديد أساليب القيام بالأعمال وتغيير طبيعة الصفقات المالية. وبغضِّ النظر عن المصاعب التي يمكن أن يكون الملوك قد عانوها فيما يخصّ شؤونهم الماليَّة، خلال القرن السادس عشر، ارتقت الأمور في القطاع الخاص إلى مستويات أكثر دقَّة وتعقيداً من أي وقت مضى.

لقد تركت ثورة الأسعار طابعها على القرن بكامله. كانت ملاحظة أول شكل من أشكال ارتفاع الأسعار في إيطاليا وألمانيا. وذلك سنة 1470، الذي شكل نقطة الحضيض في حركة انخفاض الأسعار التي تلت الموت الأسود سنة 1349. وبدأ التضخم، مثل أي وباء آخر، يجتاح أُوروبا على مراحل متعاقبة. ولقد أرسى قواعده في إنكلترا وفرنسا خلال ثمانينات القرن الخامس عشر، ثم امتدّ ليشمل شبه جزيرة أيبيريا في العقد الذي تلاه، وفي أوائل القرن السادس عشر، ظهر في شرق أُوروبا. ورغم أن الأسعار لم تكن ترتفع كل سنة، لأن أسعار المواد الزراعية بشكل خاص تتقلب على الدوام حسب تقلّبات الطقس، إلا أن نقطة الحضيض التي كانت تصل إليها الأسعار عند كل انخفاض لها كانت أعلى من النقطة السابقة، كما أن كل نقطة ذروة وصل إليها ارتفاع الأسعار كانت تفوق ما سُجل سابقاً باتجاه الزيادة[33].

إنَّ أي شخص عاش فترة تضخم للأسعار بإمكانه التأكيد بأن التضخم يؤدي للشعور بعدم الاستقرار لأنَّه يحجب المستقبل بغيوم القلق، لكن صدمة التضخم المستمر كانت مدمرة بالنسبة لشعوب أُوروبا في القرن السادس عشر. فلم تكن لديهم أية خبرة سابقة بالتضخّم، ولا أية نظرية اقتصاديَّة صالحة لتفسيره، ولا حتَّى أية قواعد راسخة للتصرف أو أية سياسة لمعالجته. لقد حدثت في السابق فترات قصيرة من التضخم نتيجة شحّ المحاصيل، لكن ثورة الأسعار في القرن السادس عشر استمرت أكثر من مائة سنة قبل أن تبدأ

بالانحسار تدريجياً في نهاية المطاف. لم يحدث أن كان هناك تضخم في التاريخ أكثر استعصاء.

كانت زيادات الأسعار أكثر تسارعاً في مجال المواد الخام، وبخاصة الغذائية منها. ففي إنكلترا، ارتفعت أسعار الحطب والمواشي والحبوب من خمسة إلى سبعة أضعاف خلال الفترة ما بين 1480 ـ 1650، بينما لم ترتفع أسعار السلع المصنَّعة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف[34]. إنَّ زيادة تصل إلى 700 بالمائة على امتداد 170 سنة تعني زيادة لا تتجاوز 1,2 بالمائة في السنة، لكن ضمن وضع كانت فيه الأجور تزيد بسرعة أبطأ من نصف سرعة زيادة أسعار المواد الضروريَّة، كان ما عصف بمشاعر الناس هو عناد واستمرار ضغوط التضخم. تدهورت القوة الشرائية للنقد ولمداخيل العمَّال بمعدل، بدا في ذلك الوقت، وكأنَّه ينذر بالخطر.

ما الذي أدَّى لهذا التدهور؟.. لقد تراكم الكثير مما كُتب بهذا الشأن ليسجِّل ما جرى من جدال حول هذا الموضوع. والفكرة الرئيسيَّة في تلك المناظرات هي أنَّه ليس هناك من سبب وحيد يمكن اعتباره مسؤولاً عن طول استمرار ثورة الأسعار. ويصف المؤرخ الاقتصادي غلين ديفيز هذه الثورة بأنها: «غريبة وعميقة»[35]. لقد انشغل المراقبون المعاصرون في القرن السادس عشر في الكثير من الجدل. وتضمنت بعض الأسباب التي ذُكِرَت في أَدبيَّات ذلك العصر أموراً من نوع ضعف النشاط الزراعي والضرائب الباهظة وتناقص عدد السكان والتلاعب بالأسواق والكلفة العالية للعمالة والتشرّد والبذخ ومكائد رجال أعمال من أمثال الجنويين[36].

وهناك بعض الجهات المعاصرة ممن تعتقد أن التزايد المتسارع في عدد السكان، مضافاً إليه معدل أبطأ في زيادة الكميات المتوفِّرة من المواد الغذائيَّة، هو ما أدَّى لإشعال فتيل التضخّم. فقد بدأ عدد السكان في أُوروبا بالتخلّص من آثار الموت الأسود وحرب المائة سنة في أوائل القرن الخامس عشر. وكانت

الزيادة الأكبر هي من 45 مليوناً في سنة 1400 إلى ستّين مليوناً في سنة 1450، وظلّ عدد السكان يتزايد بمعدل تسعة إلى عشرة ملايين نسمة كل خمسين سنةً وذلك حتى سنة 1600، وفي النهاية تجاوز عدد سكان أُوروبا 73 مليون نسمة وهو الرقم الذي كان مسجلاً سنة 1300، أي قبيل كارثة الموت الأسود[37].

أَمَّا كميات المواد الغذائية، التي كانت كافية حتى بدايات القرن الخامس عشر، فلم يعد بإمكانها مجاراة الزيادة في عدد الأفواه التي يجب إطعامها. إنَّ الإنتاج الزراعي لا بد له، في أي حال من الأحوال، أن يتخلف عن النمو السكاني، لكنّ هناك سببين آخرين أدَّيا إلى حدوث عجز في كميات المواد الغذائية. السبب الأَول: هو التحوّل، وبخاصة في إنكلترا، من زراعة الأراضي إلى تربية المواشي، نظراً لأن ربح تربية الأغنام فاق ربح زراعة المواد الغذائية، والسبب الثاني: هو استمرار هجرة العمالة إلى المدن. وفي سنة 1538، علّق أحد الكتَّاب الألمان قائلاً «هناك عدد كبير من الناس حيث توجهت، لا يستطيع أحد أن يتحرك»[38]. ويبدو أَنَّه كان قد قام مؤخراً بزيارة فلورنسا، حيث كان متوسط عدد أفراد الأسرة يبلغ 7,8 شخصاً سنة 1561، أَي ضعف ما كان عليه قبل 120 سنةً مضت[39].

إنَّ التضخم يحدث دائماً خلال أوقات الحرب، عندما يزيد الإنفاق ويتراجع إنتاج السلع والخدمات الخاصة بأوقات السلم. لقد قال تاسيستوس في إحدى كتاباته بأن المال هو عصب الحرب[40]، ولم تكن قد مرَّت على القارة الأوروبية سنة واحدة عمَّ فيها السَّلام وذلك خلال السنوات المائة ما بين 1551 ـ 1651. وقد أدَّت طبيعة أنظمة الضرائب في القرن السادس عشر إلى تفاقم المشاكل المالية الناجمة عن تمويل تلك الحروب، لأن تلك الأنظمة وضعت كامل العبء تقريباً على كاهل الطبقات الدنيا. وبما أن الطبقات الدُّنيا هي الأكثر تضرراً بسبب التضخم، فقد تراجعت العائدات الحكومية في الوقت الذي كان فيه التضخم والحروب يؤديان باستمرار إلى زيادة النفقات الحكومية. كانت

النتائج الحتمية حالات عجز مالي ضخم وزيادة لا حدّ لها في الدَيْن الحكومي. ونتج عن ذلك ابتكاران ماليان وهما Asientos في إسبانيا و Parti Grand في فرنسا، وكلاهما عبارة عن شكل من أشكال الاقتراض في أسواق الرأسمال ـ الاصطلاح العصري ـ شكل يكمِّل الطريقة التقليدية في الحصول على الديون التي يجري التفاوض عليها مع جهات خاصة والتي تتراكم في حسابات المصرفيين في إيطاليا وألمانيا وهولندا.

كانت هناك طريقة أخرى لتأمين الموارد المالية الملكيَّة، لكنها كانت قد أَصبحت خدعة قديمة: زيادة الكمية المطروحة من النقد عن طريق تخفيض قيمة العملة. ففي سنة 1523، حثّ البرلمان الإسباني شارل الخامس على تخفيض محتوى الذَّهب في العملات الإسبانية وذلك للحدّ من التدفق المأساوي لقطع النقد الثمينة إلى دول أخرى. وبهذه الطريقة، سيصبح بالإمكان ضرب عدد أكبر من القطع النقدية بنفس كمية الذَّهب. انتظر شارل حتى سنة 1537 ليقوم باتخاذ هذه الخطوة، ويتبدى حجم احتياجاته واضحاً من خلال قراره بالقيام بذلك الإجراء حتى بعد أن قدَّم له البرلمان وبيزارو ما بدا وقتها وكأَنَّه بئر لا قرار له من السبائك الذَّهبيَّة. وحذا حذوه حكَّام آخرون. كانت سياسة هنري الثامن خلال الفترة ما بين 1542 ـ 1547 لافتة للنظر بحيث أصبحت تُعرف بالتخفيض الكبير. وقد جاء التخفيض الذي أجراه هنري نتيجة مباشرة لحربه ضد فرنسا في أربعينات القرن السادس عشر، وذلك عندما، قام «بتشغيل دار السكّ بكل ما لها من طاقة»[41]. كما قال أحد المؤرِّخين.

وضمن بيئة كهذه، لم يكن الملوك وحدهم من يقوم بإنفاق المال بهذا الشكل المستمر. فالتضخم يخلق حاجاته الملحة المستمرة الخاصة به. فبما أن السلع أصبحت بالنسبة للناس أعلى قيمة من المال، أَدى التضخّم إلى تشجيع الناس، وبخاصة رجال الأَعمال والمزارعين، على التخزين. وبتعبير أَدق، يأخذ التخزين شكل المضاربة، أَي أن الناس يشترون السلع قبل أَن يحتاجوها

أو أَنهم يحاولون احتكار السوق، إما لاستباق ارتفاع الأسعار أو لبيع السلع بأَسعار أعلى فيما بعد. كل ذلك أَدى إِلى تقوية الضغوط التي تدفع بالأَسعار إِلى الأَعلى ومن ثم تشجع على المزيد من التخزين والمضاربة.

ولكن ماذا عن تأثير الكنز الأمريكي على ثروة الأسعار؟.. إِنَّ آدم سميث لا يساوره أي شك بهذا الشأن: «يبدو أن اكتشاف المناجم في أمريكا كان هو السبب الوحيد... فلم يكن هناك أي جدل بشأن تلك الحقيقة أو بشأن السبب»[42]. يبدو واضحاً للوهلة الأُولى أن تدفق النقد الجديد المضروب من كنز العالم الجديد، لا بد وأَن يكون هو القوَّة المحرِّكة التي دعمت التضخم طوال تلك المدة. ربما يكون عدد السكان قد تجاوز كمية الغذاء المتوفرة، لكن الأَطفال عادة لا يأتون إِلى هذا العالم وفي أفواههم ملاعق فضية. فلو كان تضخم عدد السكان هو السبب الذي يؤدي آلياً للتضخم، لكانت دول مثل الهند وبنغلاديش هي الرائدة في مجال التضخم في العالم، بينما كانت الدول ذات العدد السكاني ذي النمو البطيء قد حافظت على أسعار ثابتة أو متناقصة. إِنَّ الوقائع بعيدة جداً عن الانطباق على هذه الفرضية. ففي بعض الحالات، قد يؤدي النمو السكاني، بشكل يفوق المواد الغذائية المتوفرة، قد يؤدي بالضرورة إِلى حدوث التضخم، ولكن لا يمكن اعتبار ذلك دليلاً كافياً. فمن أين يحصل عدد السكان الزائد على ما يمكنهم به دفع الأسعار المرتفعة؟...

إِنَّ السؤال يوحي بالجواب: يجب أن تزداد مقادير النقد المتوفرة. وهذا المنطق يدعم استنتاج آدم سميث، ذا الطابع الوعظي، بأن كثرة المناجم في أمريكا هي المسؤولة عن تضخم الأسعار. ويستند رأي سميث إِلى بحث اقتصادي ممتاز أعدّه أحد المراقبين الفرنسيين، ويدعى جان بودين، سنة 1568، وقد عاد بودين إِلى التاريخ القديم ليثبت أن الكميات المتزايدة من الذَّهب

والفضة كانت ترتبط بارتفاع الأسعار. وأشار إلى أن التدفق الهائل للمعدنين الثمينين من أمريكا حطَّ رحاله في إسبانيا وأن الأسعار هناك أعلى منها في فرنسا وإيطاليا: «إنَّ إسبانيا ثرية ومتكبرة ومتراخية... إن وفرة الذَّهب والفضة هي السبب جزئياً، في غلاء السلع»[43].

يعتبر بودين، الأب الروحي للنظرية «المالية» Monetarism، وهي فرع مهم من النظرية الاقتصادية التي شرحها ميلتون فريدمان الحائز على جائزة نوبل، بأفضل طريقة، وقد أكَّد فريدمان أن التضخم هو، على الدوام وفي كل مكان، ظاهرة مالية. فعندما ترتفع الأسعار بشكل عام، يتعين على المشتري أن يدفع مبلغاً أكبر من المال لشراء نفس المجموعة من السلع والخدمات. أي أن التضخم ليس بإمكانه الاستمرار ما لم يجر تمويله بطريقة ما. ففي حال لم يتمكن الشَّارُون من إيجاد المال الإضافي الذي يحتاجون إليه للمحافظة على نفس مستوى الشراء، يتعين عليهم إنقاص مشترياتهم وهم بذلك يحدّون من إمكانية البائعين على الاستمرار بفرض أسعار مرتفعة. ولذلك يؤكد القائلون بهذه النظرية أن ثورة الأسعار في القرن السادس عشر لم يكن يقدر لها أن تستمر تلك الفترة الطويلة من الزمن لولا أنها كانت تُرفد بمبالغ متزايدة من المال الناتج عن سبائك الفضة والذَّهب الآتية من العالم الجديد.

ورغم ذلك، يبدو أن جعل الوقائع تناسب النظرية التي ينادي بها القائلون بالنظرية «المالية» ليس بالسهولة التي يصوِّرها بودين. فلم تبق كل الثروة في أُوروبا بشكل نقد. لقد أدَّى التخزين، كما يؤدي دائماً، إلى إبقاء قسم من هذه الثروة خارج مجال التداول. وأخذت الزخارف البديعة في الكنائس حصَّتها منَّا. وكما سنرى في الفصل التالي، تم شحن جزء كبير منها إلى آسيا، وكانت رحلة لا عودة منها.

وإضافة لما سبق، ورغم أن الأسعار بدأت بالارتفاع بحدود سنة 1470 واستمرت بالارتفاع في كل أنحاء أُوروبا حتى بداية القرن السادس عشر، إلا أن

الذَّهب الأمريكي لم يبدأ في الوصول إلى إسبانيا بكميات كبيرة حتى سنة 1520، وقد جاءت الاكتشافات في البيرو بعد سنة 1530، أَمَّا الاكتشافات الكبرى للفضة فلم تُؤْتِ ثمارها إلا بعد عشرين سنةً من ذلك التاريخ. وبعد سنة 1600، استمرت العلاقات ملتبسة. فبحدود سنة 1590، بدت واردات الذَّهب والفضة إلى إشبيلية وكأنها وصلت إلى ذروتها، ثم حافظت على ارتفاع مستواها لما يقارب ثلاثين سنة أخرى، ثم بدأت حوالي سنة 1620 بالانحدار بشكل حاد حتى نهاية القرن. بالرغم من ذلك ظلت الأسعار ترتفع بمعدلات بدت وكأنَّ لا علاقة لها بوصول كميات جديدة من المعدنين الثمينين. ففي إنكلترا، على سبيل المثال، تضاعفت الأسعار خلال الفترة ما بين 1600 ـ 1650[44].

لكن معطيات إشبيليا ليست بمنأى عن التساؤل، لأن كميات متزايدة كان يتم تفريغها في كاديز ولشبونة وهي في الطريق، كما تزايدت حالات الانحراف عن المسارات الرسمية. فتهريب الذَّهب هو أمر من السهولة بمكان بحيث يجعل الإحصاءات الرسمية غير موثوقة. وإن تحليل المعلومات غير الرسمية يفيد بأن تدفق المعدنين الثمينين إلى إسبانيا ٱزداد فعلياً بعد سنة 1600[45]. بدأ شحن الذَّهب من المناجم الكبرى في البرازيل إلى البرتغال بعد سنة 1700، لكن ثورة الأسعار كانت عندها قد استهلكت نفسها. وقد وصفت آنا شوارتز، وهي مرجع بارز في النظرية «المالية» وإحدى زميلات فريدمان المهمات، وصفت تجربة ثورة الأسعار بأنها «تناقض الفرضية الأساسية» للنظرية[46].

وهناك اقتصاديُّون آخرون، ممَّن تناولوا تلك النظرية بالبحث، يركِّزون على متغيّر اقتصادي واحد، وهم يفضلون قلب مسار الجدل رأساً على عقب. وبذلك لا تعتبر ثورة الأسعار في القرن السادس عشر، إذا ما أُخذت من وجهة النظر هذه التي تسبغ عليها الأفضلية، نتيجة لتزايد كميات النقد المتوفرة بشكل معادن ثمينة، بل إن مستوى الأسعار المتزايدة يوضِّح وجود طلب على النقد، الأمر الذي دفع الإسبان لمضاعفة جهودهم الرامية لإحضار الذَّهب والفضة من

أمريكا. ومن هذا المنظور تصبح كميات النقد المتزايدة هي نتيجة للتضخم وليست السبب في حدوثه.

ومهما كان السبب وراء ثورة الأسعار، فلا بد أن يكون تدفق تلك الثروة قد أسهم في استمرارها. وهناك مثال دراماتيكي لهذه الظاهرة يتبدَّى خلال مسار الصراع الطويل بين فرانسيس الأَول وشارل الخامس.

بعد أَن قام شارل بأَسر فرانسيس في بافيا وبسجنه في مدريد، أجبره على توقيع معاهدة، كانت ضمانتها أَخْذُ الأَبنين الاكبرين لفرانسوا، وكانا في السابعة والثامنة من العمر، رهينتين. وداعاً، إذاً، لأحلام فرنسا بضم لمبارديا. ظل الطفلان في الأسر لمدة أربع سنين، حتى تم افتداؤهما بوعد قطعه فرانسيس بأن يدفع مليوني كروان ذهبي مقابل تحريرهما. كانت الدفعة الأولى مبلغ 1,2 مليون كروان تم إرسالها في قارب عبر النهر عند الحدود الفرنسية الإِسبانية في نفس اللحظة التي كان فيها القارب الذي يحمل الأميرين يبحر في الاتجاه المعاكس. لكن عملية التبادل تأجلت (كما ذكرنا في الفصل السادس) لمدة أربعة أشهر جرى فيها عد قطع النقد[47].

وقد أدَّى انتقال هذه الكمية الكبيرة من الذَّهب إلى إحكام الخناق في فرنسا على النبلاء ورجال الدين ودافعي الضرائب، في الوقت الذي حركت فيه هذه الكمية موجة من الإِنفاق في الاقتصاد الإِسباني. وكانت النتيجة أن الأسعار سرعان ما ارتفعت في إسبانيا لتصبح أعلى من مثيلاتها في فرنسا. وأدى هذا الفرق في الأَسعار إلى تدفق الصادرات الفرنسية إلى إسبانيا ـ صادرات من كل الأنواع من القمح والمشروبات وحتى الأراجيح والشموع وأقمشة الأشرعة والخيام ـ وسرعان ما أخذت حركة الذَّهب والفضة تسير في الاتجاه المعاكس، وذلك عندما عادت النقود إلى الجانب الفرنسي من الحدود[48].

وأكثر ما يثير الاستغراب في تعاقب الأحداث هذا هو ما حصل لقيمة الذَّهب نفسه، ولقيمة الفضة أيضاً. فلم يكن هذان المعدنان الثمينان، مثل أي شيء آخر، بمنأى عن التأثيرات التي لا ترحم لقانون العرض والطلب. فقد أخذت كميات الذَّهب الواردة إلى أُوروبا في القرن السادس عشر بالازدياد بسرعة، نظراً لطوفان الواردات من الذَّهب من أمريكا إضافة لكميات الذَّهب الكبيرة الآتية من المناجم الجديدة والناتجة عن تطوير تقنية التعدين في شرق أُوروبا وبخاصة في هنغاريا.

وكانت النتيجة أَنَّه بالرغم من ارتفاع سعر الذَّهب ككل شيء آخر خلال ثورة الأسعار، فإن التغيرات في سعر الذَّهب أُخضعت للقيود أكثر من غيرها. فعلى سبيل المثال، ارتفع سعر الذَّهب في إنكلترا من أربعين شلناً للأونصة إلى ستين شلناً، وذلك خلال الفترة ما بين 1492 ـ 1547، أي زيادة بنسبة 50 بالمائة، ثم ثبت عند هذا الحدّ خلال السنوات الخمسين التالية، ارتفع بعدها ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 74 شلناً بحلول سنة 1611[49]. وكان مجموع الزيادة هو 85 بالمائة ـ أي أقل بكثير من الزيادات الحاصلة في الأجور أو أسعار الثياب أو المواد الغذائية. ورغم أن الإنكليز لم يكن لديهم مصادر ذهب خاصة بهم في الأمريكيتين، أو في أي مكان آخر، يستطيعون الاعتماد عليها، إلا أن هناك أسباباً تدفعنا للاعتقاد بأن كمية الذَّهب في إنكلترا كانت تزداد بسرعة، وذلك بفضل الكنوز الضخمة التي كان يجري الاستيلاء عليها عن طريق القرصنة والحروب[50].

ويقدم لنا آدم سميث أفكاراً معمقة ذكية بشأن هذه الظاهرة. فهو يؤكد بأن كمية أي سلعة تقوم بتنظيم نفسها بحسب طلب أَولئك الذين يرغبون بدفع مبالغ كافية لجلب هذه السلعة إلى السوق. وليس هناك من سلعة بإمكانها تنظيم نفسها «بسهولة أكبر أو بدقة أكبر» مثل الذَّهب أو الفضة، لأن القيمة العالية التي يتمتعان بها إضافة للحجم الصغير يجعل من السهل نقلهما من أي مكان تَرْخُص

فيه قيمتهما إلى حيث يحرزان سعراً أعلى. وهذه العلاقة الفيزيائية تفسر كون أسعار الذَّهب أكثر ثباتاً من أسعار السلع (التي يمنعها حجمها من تغيير وضعها). وبالتالي، فإنه عندما تتجاوز كمية الذَّهب والفضة، الواردة إلى بلد ما، الطلب الفعلي، فإن كل الاحتياطيات التي تتخذها الحكومة لا تستطيع منع تصدير المعدنين. إن كل القوانين الصارمة في إسبانيا والبرتغال لا تستطيع إبقاء ذهبهما وفضَّتهما داخل البلاد. فاستمرار الواردات من البيرو والبرازيل. . . . تجعل أسعار هذين المعدنين تنخفض إلى ما دون الأسعار في البلدان المجاورة»[51]. وبعد ذلك مباشرة، يقوم سميث بعرض فكرة إضافية تتعلق بعجز الإسبان عن الاستمرار بالاحتفاظ بذهبهم الثمين.

كانت ثورة الأسعار واكتشاف موارد الذَّهب الوفيرة في أمريكا بمثابة تحولات مفاجئة عن الماضي، ولكن كانت هناك تجديدات اقتصادية إضافية ذات أهمية قد بدأت بالتأثير خلال القرن السادس عشر. فقد بدأت الأسواق التجارية الموسمية، وهي مؤسسة تقليدية، تلعب دوراً أكثر أهمية في المشهد الاقتصادي، مُحْدِثةً بذلك تحوّلاً هاماً في دور الذَّهب، وهو تحول استمر حتى وقتنا هذا. إن انتشار هذه المؤسسة لهو أمر جدير بالملاحظة نظراً لطبيعتها المتمدنة، المناقضة إلى حد كبير للحروب والنزاعات الدينية ولأعمال السلب والنهب التي استمرت طوال تلك القرون.

بدأت تلك الأسواق خلال العصور الوسطى، وتطورت لتصبح مؤسسة رئيسية للقيام بالأعمال ـ كعرض البضائع وشرائها وبيعها في عالم كانت معظم المدن فيه مجرد مواقع صغيرة، لا وجود فيها لمصرف على زاوية كل شارع ولا لمراكز تسوق ضخمة لا تبعد عن المنزل إلاَّ خمس دقائق بالسيارة. كان عالماً خلواً من الهاتف، ومن شركة فيديرال إكسبريس، ومن الإنترنت، ومن

الخدمات الإخبارية التي بإمكانها إيراد أسعار البضائع والمستندات المالية والقطع الأجنبي أَو الإعلان عن تلك الأسعار. وبدون أماكن تجمع مركزية، لم يكن بإمكان التجّار تأمين ما يحتاجونه أَو أنهم كانوا يضطرون للاقتصار على مركز أَو مركزين محليين، كما لم يكن بإمكان الجمهور العريض من المستهلكين معرفة موقع السلعة التي يحتاجها ـ وأحياناً كثيرة معرفة المصرفيين الذين يحتاجهم، أما تعددية النّقد ومستندات الائتمان فلم يعد بالامكان تنظيمها بحيث تصلح لدفع الالتزامات التي تراكمت عبر آلاف الصفقات. وفي عالم اليوم يُعتبر معرض فرانكفورت للكتاب، والمعارض البهيجة في لاس فيغاس للصناعات التقنية العالية ومعرض لايبزيغ العريق للآلات الصناعية، تعتبر كلها ظلالاً باهتة لتلك المؤسسة الحيوية والهامة في العصور القديمة. وبالإضافة لذلك، فإن معظم المعارض العصرية تُقام بشكل سنوي، أما الأَسواق التي تعنينا هنا فقد كانت تنعقد مرتين في السنة على الأقل، وكانت ليون، وهي إِحدى أهم المواقع، تقيم السوق الخاصة بها أربع مرات في السنة.

وبعكس ما كان يجري على الساحات المحلية، حيث يتبادل التجّار البضائع مع جيرانهم، كانت الصفقات التي تجري في الأَسواق الموسمية تتيح للتاجر أن يشتري دون أن يكون لديه بالضرورة شيء يبيعه، أَو بالعكس. وعمليات الشراء من جانب واحد غالباً ما تتطلب مالاً، لأن المشتري لا يبيع شيئاً بالمقابل. وهكذا أخذت بنية هذه الأَسواق تزداد دقة وتعقيداً، وخلال القرن السادس عشر، أصبحت عملية تمويل الصفقات في هذه الأَسواق لا تقل أهمية عن السلعة بحد ذاتها. وفي كثير من الأحيان، كانت الصفقات تأخذ طابعاً مالياً بغضّ النظر عن حركة البضائع[52]. ورغم أن تلك الأَسواق كانت تقام في العديد من المراكز في أوروبا، إلاَّ أن العَامِلَيْن الجغرافي والسياسي كانا يحدِّدان أماكن المدن المهمة التي يلتقي فيها اللاعبون الرئيسيون حيث كان الملوك يوفِّرون الحماية والتسهيلات الخاصة للأجانب، في ليون، كانت النسبة

الأكبر من الأجانب تأتي من فلورنسا وميلانو ولوكا وجنوى[53]. وفي الأَسواق الكبيرة، كان الدور الرئيسي منوطاً بالتجّار ورجال المال، بينما كان ممثلو المؤسسات البلدية أَو المَلَكية يقومون بدور ثانوي. وقد تأرجحت شعبية الأَسواق صعوداً وهبوطاً مع تغير أنماط التجارة والسيطرة السياسية بمرور الوقت ـ منطقة شامباني، أنتويرب في القرن الخامس عشر، ثم جنيف، ومنها انتقلت السوق إِلى ليون نتيجة جهود ملك فرنسي، ثم إِلى مدينة بيزانسون في شرق فرنسا وأخيراً في بياسينزا. وفي بياسينزا، كانت كانت الأَسواق تُعرف باسم بيسينزون، وهو تحريف إِيطالي لاسم بيزانسون.

كان صرَّافو العملة يشغلون العديد من أكشاك تلك الأَسواق، ففي سوق ميدينا ديل كامبو في إِسبانيا، كانت الفعالية الوحيدة هي المتاجرة بالكمبيالات المحررة بعملات مختلف الدول، وكانت تُدعى بالحوالات. ولاشك بأن الصرافين لم تكن لتسنح لهم فرصة للراحة. ويعدّد أحد المصادر 48 نوعاً مختلفاً من النّقد الذَّهبي كانت قيد التداول في أوروبا في القرن السادس عشر، ويشمل ذلك 11 نوعاً جاء من المدن الإيطاليَّة، تسعة أنواع من الأراضي الواطئة، ستة أنواع من إِنكلترا، وأعداداً أقل من إِسبانيا وفرنسا والبرتغال وهنغاريا[54].

أصبح التجَّار الذين كانوا يبذلون قصارى جهدهم للتعامل بكل تلك الأنواع من القطع النّقديَّة هدفاً للنوادر الشعبية الشائعة. ففي «حكاية البحار» Shipman's Tale لتشوسر، نرى تاجراً غارقاً في العمل على طاولة الحسابات يُصدر أوامره بعدم إِزعاجه مهما كان الأمر. وينتهز قسيس شاب الفرصة ليتحرش بزوجة التاجر، وتقوم هذه بقرع الباب على زوجها وهي تبكي قائلة:

> كم ستُمضي من الوقت في العمل في أموالك ودفاترك وأشيائك لقد قاسمك الشيطان كل ما تملك[55].

ورغم ذلك، لم يكن ما يشغل بال صرَّافي العملة، التطورات الحاصلة في سكّ النّقد، بل الاتجاه المتنامي لاستخدام المستندات المالية الورقية كبديل وذلك بسبب منغصات وتعقيدات استخدام قطع النّقد المعدنيَّة. كانت الوسيلة الرئيسية لتلك الأنواع من المدفوعات، هي الحوالة، وهي مستند كان قد طوره الإيطاليون في القرن الثالث عشر، أَو قبل ذلك. وتعتبر ابتكاراً مالياً رائعاً يصلح للعديد من أنواع الاستخدام ويتخذ أشكالاً عدة[56].

ونورد فيما يلي مثالاً بسيطاً عن كيفية عمل الحوالة(*). تجري صفقتان: يشتري فرانكو من إيطاليا صوفاً من بيرتولد في الفلاندرز، بينما يشتري ديفيد في الفلاندرز مشروباً من كارلو في إيطاليا. فرانكو لا يدفع لبيرتولد مباشرة، وديفيد لا يدفع لكارلو مباشرة. عوضاً عن ذلك، يقوم كارلو «بتحرير» حوالة على ديفيد، وهي صفحة من الورق تؤكِّد أن ديفيد مدين له بمبلغ معين من العملة الإيطاليَّة لقاء المشروب. كارلو يبيع حوالته إلى فرانكو، وهذا يعني أن شراء فرانكو للحوالة قد سدد لكارلو نقوده. ومن أجل أن يدفع فرانكو ثمن الصوف لبيرتولد، يقوم الآن بإرسال الحوالة إلى بيرتولد، ليعود هذا ويبيعها لديفيد، وهذا يعني أن شراء ديفيد للحوالة قد سدد لبيرتولد نقوده. وهكذا جرى الدفع لكل من بيرتولد وكارلو، اللَّذين قاما بإرسال البضائع، ولكن من قِبَل زبون الطرف الآخر لا من قِبَل زبون كل منهما: فقد دفع فرانكو لكارلو عوضاً عن بيرتولد، بينما دفع ديفيد لبيرتولد عوضاً عن كارلو. لقد انتقل الصوف والحوالة التي حررها كارلو على ديفيد عبر الحدود، ولكن لم تخرج أية نقود من إيطاليا إلى الفلاندرز، أَو بالعكس.

كان ذلك مثالاً شديد التبسيط، لكنه يشرح جوهر العملية. فمن حيث الواقع، ليس هناك من سبب يدعونا للاعتقاد بأن كل صفقة ستكون مساوية

(*) وهو نسخة مبسَّطة عن المثال الموجود في كيندلبرغر، 1993، ص 41.

بصورة دقيقة للصفقة الأخرى، أَو حتى أن فرانكو وكارلو أَو بيرتولد ودافيد سيجدون بعضهم بعضاً بهذه السرعة. ولتسوية هذه الاختلافات، نشأت سوق ناشطة للمتاجرة بالحوالات. وفي سنة 1585، على سبيل المثال، كانت الحوالات المحررة على تجَّار ومصرفيين في أمستردام، تجري المتاجرة بها في أنتويرب وكولون ودانزيغ وهامبورغ ولشبونة ولوبيك وروان وإِشبيلية[57].

وفي تلك الأَسواق كان التجار، لا أصحاب العلاقة الأصليون، هم الذين يقومون بشراء الحوالات، ومن ثم تسوية الحسابات بين بعضهم البعض، وكثيراً ما كان التجّار يلعبون دور المصرفيين وذلك بتقديم سُلف لموردي السلع ومن ثم استيفاء حقهم لاحقاً من مُشتري السلع. وعن طريق تسوية الاختلافات عوضاً عن تسديد مبالغ ضخمة، وعن طريق جعل مجال الأعمال ميداناً يسهم فيه عدد كبير من التجار، قلَّلت أسواق الحوالات، إِلى حد كبير، الحاجة إِلى القطع النقدية لتسوية الإختلافات الثنائية. وفي إِحدى المناسبات تم انتقال مليون ليڤرة من شخص إِلى آخر بدون دفع بنس واحد[58]. ولم يكن لتلك العملية بكاملها أن تقوم بدورها لولا الأَسواق التجارية الموسمية، حيث كان التجّار وصرَّافو العملة يلتقون ويبيعون ويشترون الحوالات، ويُجرون مدفوعاتهم بالقطع الأجنبي، وكان الإيطاليون يقومون بتسوية حساباتهم مع التجّار الفلمنكيِّين، ويقوم هؤلاء بتسوية حساباتهم مع التجّار الإنكليز وهكذا.

ونتيجة لتلك التدابير حدثت تغييرات مهمة. فلم يعد التجّار يضطرون للسفر من أجل تسوية حساباتهم، وحتى عندما كانوا يسافرون، فإِنهم كانوا يذهبون إِلى مراكز تضم مكاتب تجارية يمكن فيها إِبرام الصفقات بشكل أكثر فعالية. وكانت النتيجة أن تلك العمليات المركزية في الأَسواق جذبت عدداً متزايداً من الصفقات المالية. وتنوعت لذلك الشركات التجارية وبمرور الوقت تحولت إِلى شركات عائلية كبيرة نمت وكبرت في ذلك العصر، مثل آل فاغر

في الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وآل ميديتشي في فلورنسا، وفيما بعد آل روتشيلد والأخوين بيرنغ.

طرأ تحوُّل على مفهوم النّقد بكامله. فالنّقد التقليدي العام، الخاص بالأمير، الذي كان يأخذ شكل قطع نقدية تحمل دمغة تدل على أنها إِصدار حكومي رسمي، صار يجري تداوله جنباً إِلى جنب مع المال الخاص، بشكل مستندات ائتمانية تقوم بدور وسيلة الدفع في الصفقات التي تضم كلاً من التجّار والمصرفيين. وعندما يقوم شخص ما في عالمنا المعاصر، بتصريف شؤون أعماله حسب الشكل السَّائد، أي تحرير شيكات عوضاً عن دفع نقد ورقي، فإِن ذلك يعني أن المال الخاص يؤدي عمله. وقد تطور هذا التدبير في بادىء الأمر خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر مع الاستخدام المتزايد للحوالة وضمن الأَسواق الموسمية حيث كان يجري إِبرام وتسوية الصفقات وحيث أصبحت التجارة بالقطع الأجنبي هي الفعالية الرئيسيَّة[59].

وكان لا بدّ للمال الخاص أن يجد تعبيراً له بشكل وحدات نقديَّة ما، تماماً كما يقوم الناس حالياً بادِّخار أموالهم بشكل إِيداعات مصرفية أَو بتحرير الشيكات بوحدات كالدولار أَو الإسترليني أَو اليورو. فلا أحد يقوم بتحرير شيك بوحدات مقسمة إِلى عدد معين من العملات الذَّهبيَّة أَو بسبيكة ذهبيَّة ذات وزن معين، تماماً كما أن شخصاً في القرن السادس عشر، يحرِّر حوالة، لم يكن يقسمها إِلى عدد من القطع النّقدية أَو إِلى وزن سبيكة. فالنقود في المجال الخاص، كان يجب التعبير عنها بلغة وحدة حسابية تعتبر قيمة مناسبة لتحديد حجم الصفقة، كالدولار أَو اليورو، وعلى أساس النّقد المحلي المستخدم من قبل الطرفين لتسوية الحساب. وتعتبر وحدة الحساب هذه مفهوماً مجرداً ـ فأنت لا تستطيع رؤية الدولارات التي يقوم الشيك بتحويلها، ولا تستطيع لمسها أَو معاينتها أَو وزنها. وقد كان الأمر الوحيد الذي يهم صاحب المال الخاص هو

قيام الأمير بتنظيم الكميات المتوفرة من المال العام بحيث تبقى سلامة وحدة الحساب ثابتة لا أن تذوي تحت وطأة التضخم.

إذا قمنا باستقراء تلك التطورات عبر القرون، لرأينا أنها تحدد معظم التاريخ اللاحق للذهب كنقد في أوروبا والولايات المتحدة. وبمرور الوقت، قلّ تداول النّقد الذّهبي ولم يعد للسبيكة الذّهبيَّة من دور سوى تسوية الصفقات الضخمة، أَو تأمين التغطية للميزان التجاري الخاسر بين أوروبا والشرق الأقصى. ولا يعني هذا أن الذّهب توقف عن أن يكون موضوعاً للولع أَو أن قيمته قد تراجعت ـ وما علينا إلاّ أن نفكّر فقط بالأحداث العنيفة التي جرت أثناء فورات الذّهب في القرن التاسع عشر لنفهم هذه النقطة ـ بل أنه يعني أن دور الذّهب في النظام قد بدأ يتغير.

وبالإضافة لذلك، كانت نظرة الهند ودول المحيط الهادي إلى الذّهب تختلف تماماً عن نظرة الناس إليه في الغرب. لا شك بأن إلقاء نظرة من الصّين واليابان والهند هو أمر يثير الاهتمام بحدّ ذاته، ولكن، وكما سنرى في الفصل التالي، أدّت مواقف تلك الدول إلى طرح أسئلة مهمة تتعلّق بطبيعة المال وبدور الثروة.